



بنك السودان المركزي



النشرة الدورية لبنك السودان المركزي
**Central Bank of Sudan
Public Information Note**

السنة الأولى العدد (٩)

يناير January 2011

بسم الله الرحمن الرحيم

النشرة الدورية لبنك السودان المركزي (يناير 2011)

Central Bank of Sudan
Public Information Note (January 2011)

المحتويات

1- الاقتصاد العالمي وشراكة التجارة الخارجية للسودان :	2
2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني:	4
4..... 1- التضخم	
4..... 2- عرض النقود:	
7..... 3- سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:	
9..... 4- التمويل المصري وتطور الجهاز المصرفي:	
11..... 5- موقف القطاع الخارجي: حركة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات	
13..... 6- عمليات السوق المفتوحة وسوق الأوراق المالية :	
- منحني العائد على شهادات شهامة:-	16
- منحني العائد على صكوك الاستثمار الحكومية:.....	19

بسم الله الرحمن الرحيم

"نَهَمَ النَّشْرَةُ بِتَوْفِيرِ مَعْلُومَاتٍ دَقِيقَةً وَمُوْقَةً عَلَيْهِ أَسَاسٌ شَهْرِيٌّ عَنْ أَدَاءِ اِقْتَصَادِ السُّودَانِيِّ وَتَنْفِيذِ السِّيَاسَةِ الْنَّقْدِيَّةِ" والمصرفية وسياسات سعر الصرف ، وتعكس نشاط لجنة السياسات في البنك المركزي وتهدف إلى تملك الرأى العام معلومات عامة عن مسار الاقتصاد والفرص والتحديات الماثلة والتداير والإجراءات المطبقة لضمان الاستقرار المالي والنقدى وتحقيق الاهداف التنموية فى السودان"

1- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان :

قلل بعض المراقبين من سرعة تعافي الاقتصاد الامريكي خلال العام 2011 واستقرت التوقعات حول معدلات نمو لا تتجاوز 3% وبطالة 9.5% ، فيما تشير التحليلات الى صعوبة تخفيض معدلات البطالة الى مستويات 5% قبل العام 2015م، ولايزال تحقيق الاستقرار المالي والنقدى عالمياً غير مؤكداً، حيث تنمو البلدان المتقدمة بوتيرة أبطأ من سائر بلدان العالم، وهذا يمثل مصدراً للتحديات التي تواجه سياسات دول منطقة اليورو والدول الامريكية على حد سواء، حيث ظهرت الضغوط مجدداً في أسواق التمويل في منطقة اليورو، وهبط الدولار إلى أدنى مستوياته منذ شهرين وسط تنامي الثقة بشأن النمو الاقتصادي العالمي وعلى خلفية سماح الصين لعملتها بالارتفاع إلى رقم قياسي جديد . وارتفعت فروقات العائد بين العملة الأمريكية والعملات الرئيسية مع تنامي التفاؤل بشأن النمو الاقتصادي العالمي وتزايد التكهنات بارتفاع أسعار الفائدة في أوروبا والمملكة المتحدة، الأمر الذي أدى إلى تعرض الدولار لمزيد من الضغوط ، واتخذ الجنيه الإسترليني مساراً موازياً لمسار اليورو مستفيداً من ارتفاع معدلات العائد حيث أدى تزايد الضغوط التضخمية إلى توقعات بأن يضطر بنك إنجلترا إلى رفع أسعار الفائدة في وقت أقرب مما كان متوقعاً .

ارتفعت اسعار البترول عالمياً وتحظى سعر البرميل حاجز ال 100 دولار وهي المرة الاولى منذ الازمة المالية العالمية ، ويتوقع ان يتحسين اداء الميزان التجارى فى السودان نتيجة لارتفاع عائدات الصادرات البترولية ، وتشير التقديرات ايضاً الى نمو عائدات الذهب والتى وصلت الى حوالى مليار دولار بنتهاية العام 2010م، ويتوقع ان ترتفع عائدات الذهب فى الاعوام القادمة نتيجة للجهود المبذولة لتشجيع التعدين التقليدى وجذب الاستثمارات الخارجية . وبالرغم من عدم وضوح

الرؤية حول قسمة عائدات النفط بعد الانفصال، الا ان هناك نسبة مقدرة ستعود للشمال بسبب امكانية استقادة السودان الجنوبي من البنية التحتية لصناعة النفط بالشمال من ناحية وترحيل ونقل البترول عبر الاتايب وتكريمه في المضافي وتصديره عبر الميناء من ناحية اخرى، مما يجعل التنسيق في انتاج وتصدير البترول ضرورة حتمية لكلا الطرفين .

ما لا شك فيه ان التبادل التجارى يؤدى الى زيادة الاتاج والاستهلاك بين الدول مما يسهم في رفع مستويات الرفاهية للسكان، واذا قامت التجارة الحرة بين بلدين فهذا يعني اتفاء قيود الجمارك والقيود الكمية الاخرى (المحصص والكوتات) ، وبالتالي فان تسهيل التجارة المعتمدة على الميزات النسبية، يمكن ان يسهم في رفع القدرات الانتاجية بفتح الاسواق الخارجية، وتحسين العائد على المنتجين من ناحية، ومن ناحية اخرى في حالة السماح بحرية حركة السلع باعتبار التجارة بين الشمال والجنوب ضمن تجارة الحدود حتى في ظل اصدار عملة الجنوب، فهذا يعني عدم حوجة الاقتصاد في السودان الجنوبي الى عمارات حرة لاستيراد العديد من السلع الاساسية كالذرة والقمح والمواد البترولية وفي المقابل يستفيد الشمال من فرص التجارة والاستثمار في جنوب السودان وامكانية المساهمة في انشاء المشروعات الزراعية والصناعية مما يعود بالفائدة على الطرفين ويسمى في ايجاد الاندماج والتكمال الاقتصادي والذي بدوره يسهم في خلق فرص العمل وزيادة الاتاج وتحسين المعيشة . ولذلك تعتمد التوقعات على نجاح اللجان المشتركة بين الطرفين في فهم ضرورات التكامل الاقتصادي واهمية التجارة والاستثمار بين الطرفين لضمان المصلحة المشتركة .

مع افتتاح البلاد اقتصادياً يتوقع ان تسهم الاستثمارات الأمريكية والاوربية في مجال انتاج وتصدير النفط، وذلك لما تميز به التقنية الأمريكية من القدرة على التنقيب عن النفط في البحر الاحمر، والتي تحتاج الى تقانة متقدمة لا توفر الا لدى عدد قليل من الدول . وبالتالي فتح المجال واسعاً للتجارة والاستثمار مع الدول الآسيوية والاوربية وايضاً لفتح الاسواق الخارجية للمنتجات الوطنية وجذب الاستثمار الاجنبى المباشر . وما لا شك فيه ان الاقتصاد يمر بمرحلة تحتاج الى تضافر الجهد الدبلوماسي من اجل وضع الترتيبات الالازمة لجذب الاستثمارات

الاجنبية وخلق علاقات حسن جوار مع الدولة في الوليدة في السودان الجنوبي والبحث عن فرص استغلال الموارد البشرية والمادية.

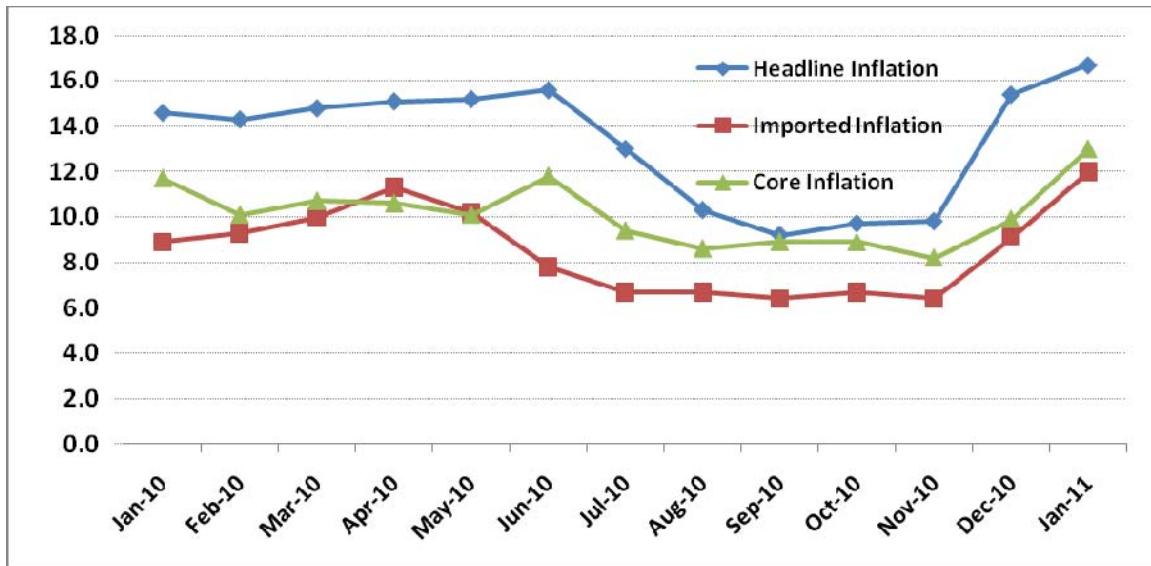
هناك تزايد في الضغوط التضخمية لمعظم شركاء التجارة الخارجية للسودان في شهر ديسمبر 2010م، الامارات العربية (1.94%)، كوريا (4.1%)، اليابان (0.1%)، الهند (8.2%)، منطقة اليورو (2.5%) الصين، (4.6%) السعودية (5.3%)، ومصر (10.2%) ويتوقع ان تعكس هذه التذبذبات على سعر صرف الجنيه السوداني ومعدلات التضخم في البلاد . ولذلك لابد من التحسب الى التضخم المستورد ووضع الترتيبات الازمة لاحتوائه وتحقيق استقرار سعر الصرف. وهي من اهم اهداف المرحلة الحالية لان تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التحولات التي تمر بها البلاد يمكن ان يقوى الثقة في الاقتصاد ويؤدي الى مزيد من تدفقات الاستثمار الاجنبي والتوسيع في الانتاج والتصدير ورفع معدلات النمو الاقتصادي في المدى البعيد .

2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني:

1-2 التضخم:

يلاحظ ارتفاع معدل التضخم الكلي (headline inflation) من 15.4% في شهر ديسمبر 2010م الى 16.7% في شهر يناير 2011م ، بينما ارتفع معدل التضخم الاساسي (core inflation) من 9.9% الى 13% ، والتضخم المستورد (imported inflation) من 1.1% الى 12% ويرجع ذلك الى اخنفاض سعر صرف الجنيه السوداني بسبب عدم اليقينية التي تزامنت مع فترة الاستفتاء . ومع زوال التوقعات السالبة يتوقع ان تنخفض الاسعار بعد مدى زمني محدد حسب فترات الابطاء والتي تدرج من 20% في الشهر الاول الى 80% بنهاية العام ، وهذا يعني ضرورة اتخاذ سياسة نقدية انكماشية لتخفيض التضخم والمحافظة على استقرار سعر الصرف.

الشكل رقم (1) معدلات التضخم في السودان يناير 2010م الى يناير 2011م



من الجدول (1) اعلاه يلاحظ ارتفاع معدلات التضخم بنتهاية العام 2010م وببداية العام 2011م الى مستويات قياسية ، عليه لابد من التنبئه من مخاطر التضخم ، فارتفاع معدلات التضخم بهذا النحو من شأنه ان يعرض الاستقرار الاقتصادي الى خطر داهم يستوجب توجيه الدولة لكافة الجهد لاحتواء التضخم، فمن المتعارف عليه ان معدلات التضخم عندما ترتفع بشكل متالي يصبح من الصعوبة بمكان تقليلها مستقبلاً لضعف فاعلية السياسة النقدية والمالية عند دخول الاقتصاد في مرحلة التضخم الركودي. حالياً هناك موجة تضخم دولي تضرب اقتصادات العالم كاحد اهم تأثير الازمة المالية وازمة الغذاء وارتفاع اسعار الطاقة وهذا يحتم التفكير مبكراً في حزمة سياسات متناسبة من اجل كبح جماح التضخم والمحافظة على استقرار سعر الصرف، ولذلك يستهدف البنك المركزي ادواته المتعارف عليها من اجل تقييد النمو النقدي من ناحية وتحييد الاثار التضخمية للتمويل بالعجز عن طريق الاستدانة من الجهاز المركزي عن طريق عمليات السوق المفتوحة ونشاط التدخل في سوق النقد الاجنبي .

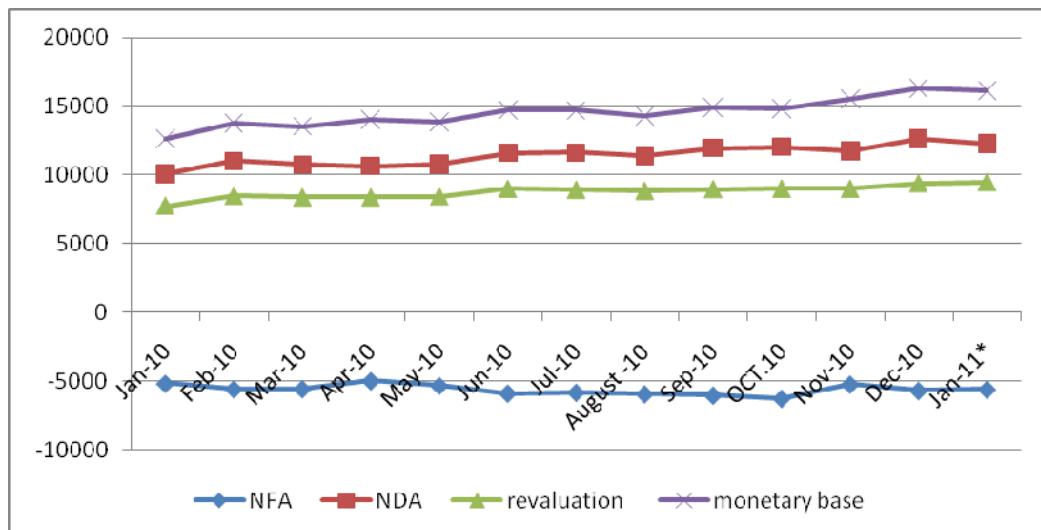
وما زالت الضغوط التضخمية لم تبرح مكانها فقد سجل معدل التضخم الشهري 16% في يناير 2011م وهي من المعدلات العالية التي سجلت في تسعينيات القرن الماضي ، فخلال العشر سنوات الماضية تمت السيطرة على التضخم ، وبما ان هناك مدى زمني لتاثير التغير في عرض النقود على التضخم يتراوح بين الى 10 الى 13 شهراً ، فان السياسة الانكاشية النقدية التي اتهجها البنك المركزي اعتباراً من يوليو الماضي ستظهر اثارها في منتصف العام 2011م وهي نفس فترة انتقال الجنوبي السوداني، واذا اخذنا اثر تغيرات سعر الصرف على معدلات التضخم هذا يعني استمرار الضغوط التضخمية وبالتالي لابد من سياسة نقدية انكمashية لتخفيض معدلات التضخم، كذلك لابد من اعاده هيكلة

الموازنة العامة واستدامة عجز الموازنة في حدود متطلبات الاستقرار الاقتصادي وتحقيق اعباء المعيشة على المواطنين بقليل التضخم وتوفير السلع الضرورية . الا ان سياسات جانب الطلب وحدها ليست كافية لتجفيف التضخم، اذ لابد من توجيه التمويل للقطاعات الاتاجية (الزراعة والصناعة)، وتشجيع الاتاج المحلي عبر برنامج متكامل لاحداث طفرة في الاتاج لتغذية الاسواق المحلية والتصدير للسوق الخارجية . ويطلب ذلك تهيئة البيئة الاتاجية، وازالة القيود والرسوم المختلفة وتكامل جهود وزارات القطاع الاقتصادي للاستفادة من وفورات الاتاج الكبير في المشاريع الحيوية والبنيات التحتية .

2- عرض النقود^١:

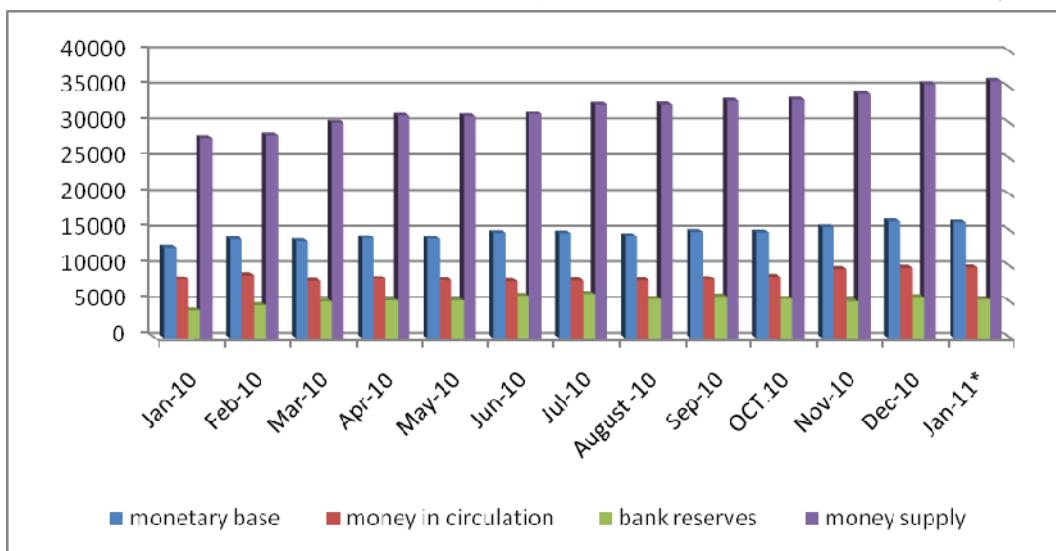
ارتفع عرض النقود من 35536 مليون جنيه في ديسمبر 2010م الى 36009.3 مليون جنيه في يناير 2011م ، بمعدل نمو تراكمي من ديسمبر 2010 بلغ 1.7% وهذا المعدل فاق المعدل المستهدف للسياسة النقدية للعام 2011 لنفس الفترة بحوالي .%1.1

الشكل رقم (2) العوامل المؤثرة على القاعدة النقدية يناير 2010- يناير 2011.

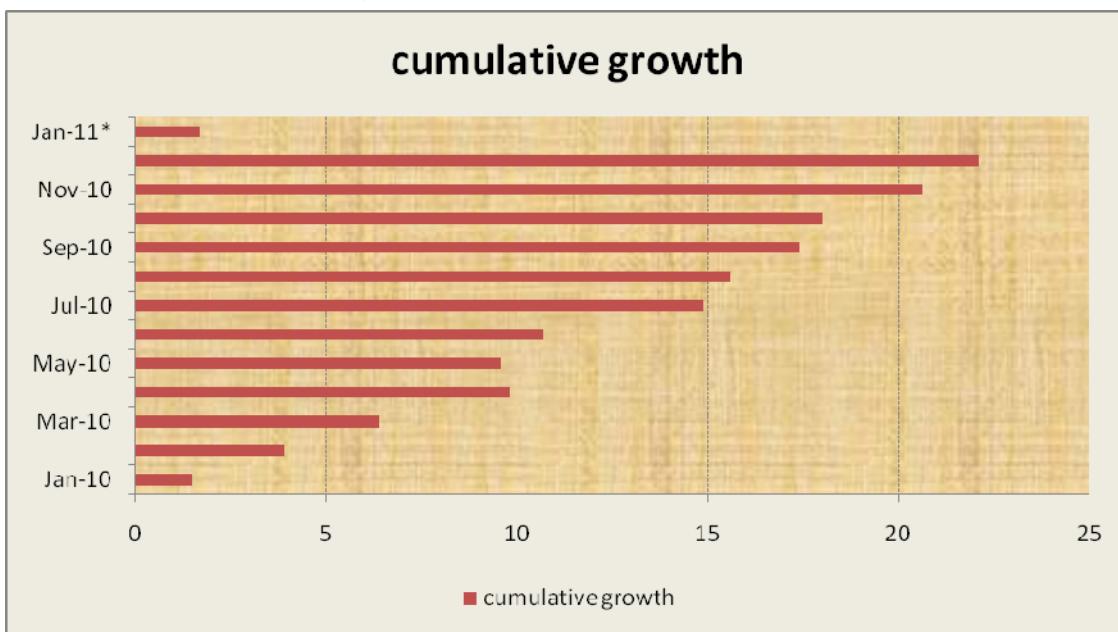


¹ بيانات تقديرية

الشكل رقم (3) عرض النقود يناير 2010-يناير 2011م



الشكل (4) معدل النمو التراكمي لعرض النقود من يناير 2010 الى يناير 2011 م



3-2 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:

ارتفع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني لدى بنك السودان المركزي من 2.4824 جنيه في ديسمبر 2010م الى 2.5004 جنيه في يناير 2011، كما ارتفع متوسط سعر صرف اليورو مقابل الجنيه السوداني من 3.2809 جنيه في شهر ديسمبر 2010 الى 3.3415 جنيه في يناير 2011م.

شهدت الفترة الماضية ارتفاع الضغوط على سعر الصرف في ظل عدم اليقينية وتداعيات فترة الاستفباء، وبالرغم من تحسن اداء اساسيات الاقتصاد الكلى والتي تمثلت في تحسن النمو الاقتصادي وتحقيق معدل 5.2% في العام 2010م وارتفاع حصيلة الصادرات البترولية وغير البترولية وبالتالي انخفاض عجز الحساب الجارى وميزان المدفوعات الا ان عوامل غير اقتصادية ادت الى ارتفاع سعر الصرف وتوسيع الفرق بين السعر الرسمى والسعر الموازن، حالياً انخفضت الضغوط على سعر الصرف نسبياً نتيجة للاجراءات التي اتخذها البنك المركزي لامتصاص السيولة وتنظيم سوق النقد الاجنبى.

وفي اطار المراجعة المستمرة للضوابط والاجراءات المتعلقة بعمليات النقد الاجنبى، اصدر بنك السودان المركزي عدة منشورات منها منع استيراد بعض السلع وفقاً لقرارات مجلس الوزراء الموقر وضوابط وزارة التجارة الخارجية، وادت اجراءات حظر استيراد بعض السلع الى ترشيد الطلب على النقد الاجنبى وتقليل الضغوط على موقف ميزان المدفوعات.

وسیواصل البنك المركزي سياساته التي تهدف الى الاستقرار النقدي والمالي ، وتنظيم سوق النقد الاجنبى بغرض إستقرار سعر الصرف ، حيث ادت الضوابط التي اتخذتها الحكومة مثل منع استيراد السلع الكمالية عبر زيادة الرسوم عليها الى تقليل الطلب على العملات الاجنبية .

ايضاً اصدر البنك المركزي منشوراً بخصوص استخدام حصائل الصادر وحدد بيع حصيلة الصادر للبنوك او تنظيمية استيراد لصاحب الحصيلة المنفذة ، وبالتالي تم توجيهه موارد النقد الاجنبى لمقابلة الاحتياجيات الفعلية مباشرة وتم مراقبة حسابات الصادر للتتأكد التام من عدم استخدامها في المضاربة .

بالاضافة الى ذلك فقد حظر البنك المركزي تصدير بعض السلع عن طريق البيع تحت التصريف لتشييط وتحريك عمليات الصادر ، ومع تطبيق نظام الحافز ارتفعت موارد البنك التجارية والصرافات بشكل متضاعف، وهذا يؤكدنجاح سياسة النقد الاجنبى لجذب الموارد الى الجهاز المصرفي .

ويلاحظ ارتفاع حصيلة الصادر نسبياً بعد تطبيق نظام حافز الصادر حيث اصبح العائد من عمليات الصادر محزى بشكل كبير للعديد من سلع الصادر ويتوقع ان يسهم ذلك في تحسين اداء القطاع الخارجى ويؤدى الى مزيد من تدفقات النقد الاجنبى الى البلاد وتشجيع الاتجاه المحلي ودفع قاعدة الاتجاه الحقيقي في الزراعة والصناعة وتوفير فرص العمل .

من اجل تخفيف اعباء المعيشة على المواطنين فقد استمر البنك المركزي في توفير النقد الاجنبى لاستيراد السلع الضرورية بسعر الصرف الرسمي ، وهناك تسهيلات مصرافية واجراءات وضوابط تساعد فى سرعة انساب السلع الضرورية .

ينتج البنك المركزي برنامج التدخل فى سوق النقد الاجنبى للمحافظة على استقرار سعر الصرف فى ظل التعويم المدار ، ويتوقع ان يؤدى افراج الاسواق بعد نهاية فترة الاستئاء الى زيادة عرض النقد الاجنبى ، حيث يستمر البنك المركزي فى برنامج ضخ النقد الاجنبى وفي ظل اجراءات ترشيد الطلب الاجنبى من المؤكد سيتم تحقيق هدف استقرار سعر الصرف .

٤- ٢ أداء التمويل المصرفي:

يلاحظ من الجدول رقم (١) تدفق التمويل لكل القطاعات بالعملتين المحلية والاجنبية خلال شهر نوفمبر ٢٠١٠ ، حيث سجل تمويل التجارة المحلية على اعلى نسبة بلغت ١٤.٤% ، ثم القطاع الزراعي ١٢.٣% الاستيراد ١٢.١% ، القطاع الصناعي ٩.٦%.

من حيث الصيغ بلغت نسبة التمويل بصيغة المراجحة ٤٨.١% ، والصيغة الاخرى ٣٥.٩% ، المشاركة ٧.٨% ، المقاولة ٤.٧% ، المضاربة ٣.١% ، السلم ٠.٣% ، الاجارة ٠.١% من اجمالي تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية لشهر ديسمبر ٢٠١٠م ، عليه لابد من التركيز في تطبيق صيغ التمويل الاسلامية الاخرى والابدلاً عن صيغة المراجحة .

يعتبر التمويل الاصغر ركيزة اساسية لتوظيف شريحة واسعة من المنتجين وفقاً لاستراتيجية الدولة لمكافحة الفقر وتوفير فرص العمل ، ولذلك يهدف البنك المركزي الى تشجيع وتحفيز البنوك لتقديم التمويل الاصغر والصغير والتمويل ذو البعد الاجتماعي امعاناً في تحريك قوى المجتمع الانتاجية وتحسين مستويات المعيشة للفئات المستهدفة .

أدت جهود البنك المركزي لاعادة الرقابة على المصارف وتشديد التقييس الى نقليل التعرّف المصرفي ، وهناك برامج محددة للإشراف المصرفي تقوم على الاساليب الاحترازية وغير الاحترازية ساهمت في تحقيق السلامة المالية للجهاز المصرفي ، ولذلك يمكن القول بأن الجهاز المصرفي يتميز باستقرار مالى مشهود بالرغم من تداعيات الازمة المالية العالمية ، حيث لم

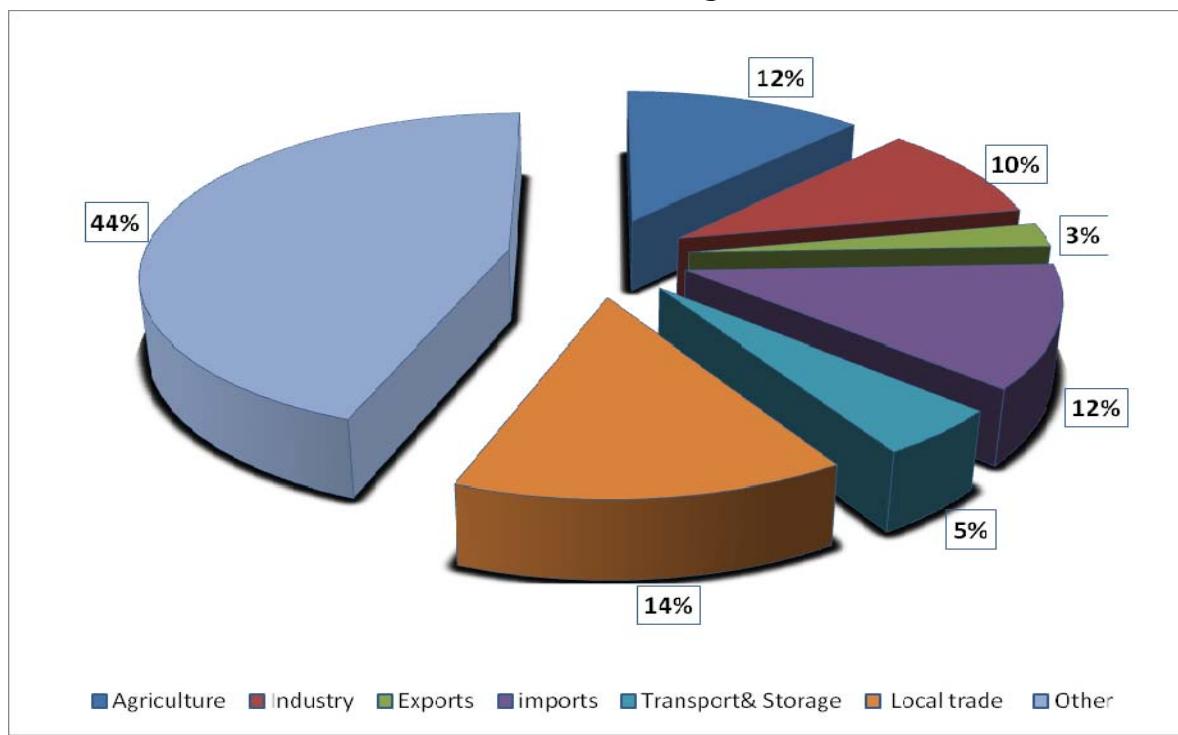
تبز حالة افالس لدى مصرف سوداني ويفيد التحليل المالي للاداء المصرفي الى تناسب السيولة والربحية والقدرة على الوفاء وفقاً لمطالبات الاستقرار المالي وهناك برنامج محدد لرفع كفاية راس المال في المصارف السودانية .

الجدول رقم (1) رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات - شهر نوفمبر 2010 * :
بملايين الجنيهات

%	اجمالي	اجنبي	محلي	
12.3	2,585.2	23.0	2,562.3	الزراعة
9.6	2,014.9	528.4	1,486.5	الصناعة
2.4	509.1	66.9	442.1	الصادر
4.8	998.6	40.7	957.9	النقل والتخزين
14.4	3,019.2	238.4	2,780.8	التجارة المحلية
12.1	2,529.9	1,350.9	1,179.1	الاستيراد
44.3	9,282.0	1,304.9	7,977.2	اخري
100	20,939.0	3,553.2	17,385.8	اجمالي

المصدر: بنك السودان المركزي *بيانات تقديرية

الشكل رقم (6) توزيع التمويل المصرفي حتى نوفمبر 2010م



*بيانات تقديرية

4- موقف القطاع الخارجى و حركة التجارة الخارجية :

بتحليل اداء القطاع الخارجى يلاحظ ارتفاع الاستيراد من السلع الغذائية والمصنوعات والالات ومعدات النقل ، ولذلك لابد من استراتيجية واضحة لاحلال الواردات، فغالبية السلع المستوردة يمكن انتاجها محلياً بل يتميز السودان بميزات مطلقة في الاتاج الزراعي وبالتالي يمكن ترقية الصادرات جنباً الى جنب مع احلال الواردات في اطار استراتيجية التصنيع من اجل التصدير، ومن اجل ضمان نجاح تكامل التصنيع مع نشوء وتطور الاسواق والمناطق الحرة لابد من اختيار قطاعات محددة وسلع بعينها تميز بروابط امامية وخلفية قوية تساعده في زيادة الطلب على مدخلات الاتاج وتتوفر الاحتياجات للطلب المحلي بشكل كافى . وتكون اهمية اختيار حلقة الاتاج الاساسية في توفير الاكتفاء الذاتي في ظل ملامح ازمة الغذاء العالمية المائة ، فمن لا يملك قوته لا يملك قراره .

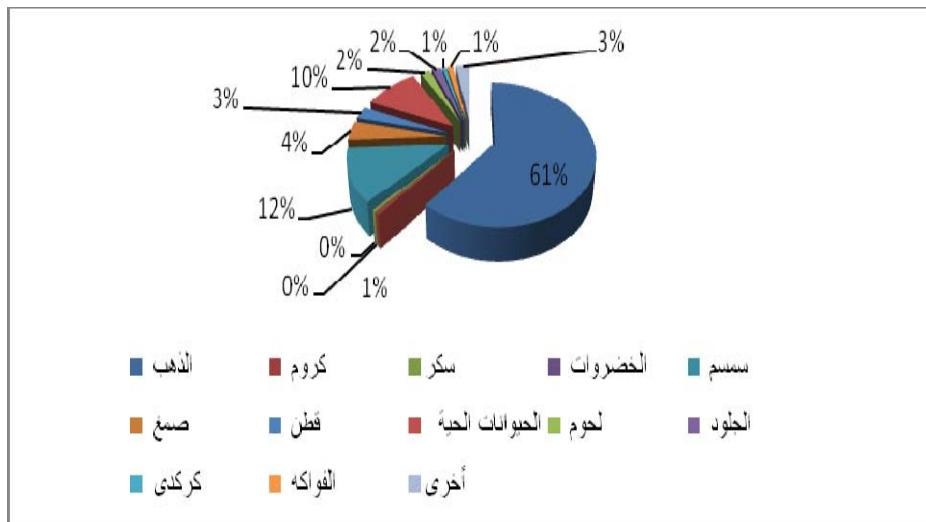
يهم البنك المركزي تشجيع الصادرات غير البترولية وهناك حواجز محددة للبنوك التجارية التي تساعده في تمويل انتاج وتصدير الصادرات التقليدية في هذه المرحلة الامامية والتي تتطلب تضافر كل الجهد من وزارات القطاع الاقتصادي لرفع مستويات الاتاج المحلي وفتح الاسواق الخارجية لمنتجاتها الوطنية وبالتالي خلق فرص العمل ومحاربة البطالة .

هناك جهود مكثفة لتطوير بترول شمال السودان ويوقع ان يصل انتاج شمال السودان حوالي 175 الف برميل يومياً مع حلول العام 2012م ويصل الى 195 الف برميل في نهاية العام 2012م ، واذا اخذنا في الاعتبار الجهد الذى تبذله وزارة المعادن لتشجيع تعدين الذهب والتي تشير الى امكانية تصدير 74 طن من الذهب تقدر بحوالى 2.4 بليون دولار فالنتيجة المؤكدة هي ان السودان الشمالي بامكانه تعويض البترول الذي يتحول الى الجنوب تدريجياً مما يحسن موقف ميزان المدفوعات ويفيد الى استقرار سعر الصرف تباعاً . تعتبر ترقية الصادرات غير البترولية احد اهم ملامح المرحلة القادمة في رسم السياسات الاقتصادية الكلية ، فقد ارتفعت الصادرات غير البترولية بمعدل 30% خلال العام 2010م وتقييد التقارير الواردة بنجاح الموسم الزراعي الحالى وهناك توقعات بارتفاع حصيلة الصادرات الزراعية .

وما لاشك فيه ان ارتفاع اسعار البترولية سيحسن من شروط التجارة في شمال وجنوب السودان على حد سواء في المدى القصير ، وهذا يعني رفع قدرة البلاد على الاستيراد وتوفير الاحتياجات الاساسية ، بالرغم من فقدان ثلث انتاج

البترول بعد الانفصال الى ان ارتفاع اسعار البترول سيعمل على تعويض حصيلة الصادرات، وفي المدى البعيد لابد من مضاعفة انتاج البترول .

الشكل رقم (7) الصادرات غير البترولية خلال العام 2010 م



الجدول رقم(3) (أ) الصادرات غير البترولية للفترة حتى نهاية نوفمبر 2010 ² المبالغ بـملايين الدولارات

61.02%	1028	الذهب
0.59%	9.9	كرىم
0.52%	8.7	سكر
0.04%	0.7	الحضرولات
12.05%	203	سمسم
4.26%	71.8	صخر
2.80%	47.1	قطن
10.53%	177.4	الحيوانات الحية
1.88%	31.7	لحوم
1.70%	28.67	الجلود
0.74%	12.4	كركدي
1.26%	21.19	الفواكه
2.63%	44.24	آخر
100.00%	1684.8	جملة الصادرات غير البترولية

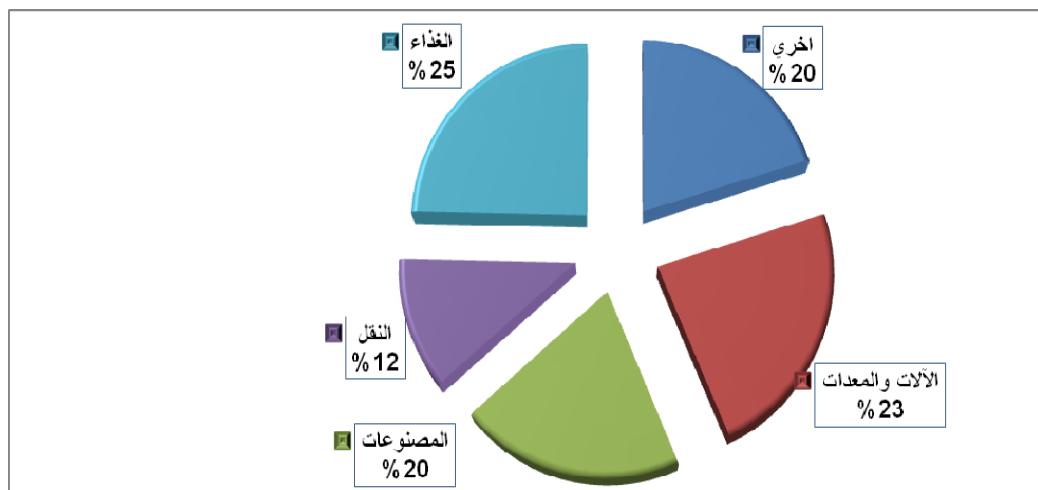
² البيانات المتوفرة تغطي الفترة حتى نوفمبر 2010 ، الا ان جملة الصادرات يمكن ان تتحلخى 1.5 مليار دولار بـنهاية ديسمبر

2010 ، يقع ان تصل عائدات الذهب الى مليار دولار وكذلك يتوقع ارتفاع حصيلة الصادرات التقليدية الاخرى .

الجدول رقم(3) (ب) تفاصيل الواردات للفترة من يناير حتى نوفمبر 2010 المبالغ بعشرات الدولارات

الواردات	نسبة المساهمة %	الغذاء	النقل	المصنوعات	الآلات والمعدات	اخرى	اجمالي الواردات
القيمة		2595.67	1244.20	2101.40	2458.23	2132.15	10531.65
نسبة المساهمة %		24.65	11.81	19.95	23.34	20.25	100.00

شكل رقم (8) الواردات خلال الفترة يناير 2010 الى نوفمبر 2010 م



الذهب:

يلاحظ استقرار اسعار الذهب السودانية خلال الشهر الحالي إذ بلغ 40 دولار للجرام الواحد خلال شهر يناير 2011 ،
وإذا استمر التقييد في معدن الذهب بصورة منتظمة بواسطة الشركات والأفراد يمكن ان يسهم الذهب في تعطيل العجز
في القطاع الخارجي .

٦- عمليات السوق المفتوحة وسوق الوراق المالية :

ينشط البنك المركزي حالياً في عمليات السوق المفتوحة، ويتوقع ان تشهد الفترة القادمة نشاطاً مكثفاً للسوق الثانوية
للأوراق المالية المختلفة . تمثل عمليات السوق المفتوحة احدى الادوات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض
النقد .

يجري العمل في الاصدار الاولى من شهادة إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترو(شامة) فقد تم بيع 2857357 شهادة حتى الان بـ 142868 مليون جنيه مقارنة بعدد 2431587 شهادة في الفترة الماضية أي بزيادة 425770 شهادة عن مبيعات الفترة السابقة بقيمة 21289 مليون جنيه .

لم يتغير الموقف لشهادات شهامة ، أما بالنسبة لشهادة لشهادة صرح فقد تغير الموقف متأثراً بتصفيه الاصدار (13) وذلك بنقصان مبلغ 10.78 وهو ما يعادل 107756 شهادة ، أما شهاب فلم يتغير الموقف فيما باي حركة . وبلغ إجمالي التداول في السوق الثانوي 95196 شهادة مقابل 93189 شهادة عن الفترة الماضية بزيادة 2007 شهادة شهامة أما شهادات صرح فلا يوجد تداول خلال الفترة، ظلت إستثمارات المؤسسات والصناديق والبنوك التجارية كما هي ، وتبلغ مساهمات الأفراد 4%، والمؤسسات والصناديق 7%، والبنوك 1.2%، واجمالي مساهمات الاجانب في صرح 12.3%.

هناك انخفاض ملحوظ في العائد السنوي من واقع السوق لمعظم شهادات شهامة بإصدار 1/1/2010 انخفض الى 11.08 % مقارنة بـ 11.43 % للفترة الماضية بينما بإصدار 1/4/2010 انخفض الى 8.21 % مقارنة 8.81 % للفترة الماضية أما بإصدار 1/7/2010 فانخفض الى 5.76 % مقارنة بـ 9.14 % للفترة الماضية أما بالنسبة لأصدار 2010/10/1 انخفض الى 4.08 % مقارنة بـ 11.23 % للفترة الماضية . أما متوسط العائد السنوي من واقع السوق لشهادات شهامة عند إدراجها بلغ 4.8% ، أما متوسط العائد السنوي للصكوك في حدود 16%.

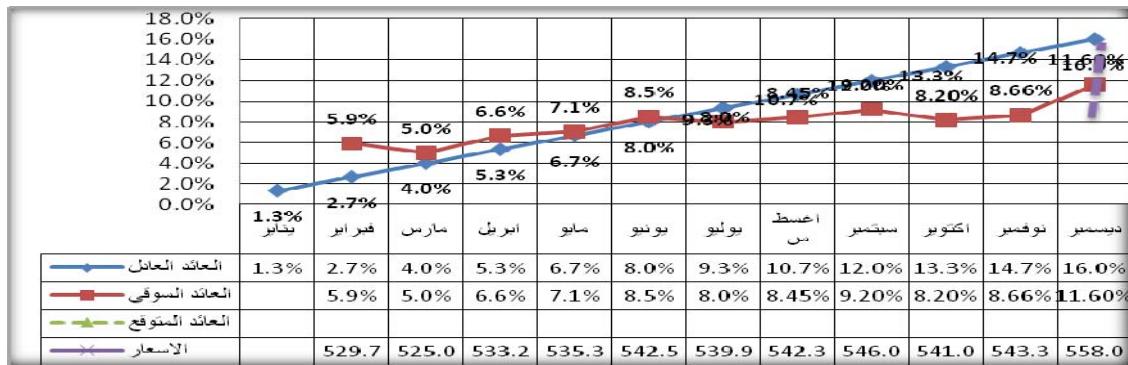
أغلق مؤشر الخرطوم هذا الشهر منخفضاً من (2,367.92) إلى (2,367.55) نقطة بفارق (0.37) نقطة عن مؤشر الشهر الماضي. حيث تم التداول في هذا الشهر في قطاعات: البنوك، التجاري الاتصالات والوسائط ، الأخرى، الخدمات المالية، الصناديق الاستثمارية والشهادات الاستثمارية . فيما سجلت قطاعات: الصناعي، الزراعي ، التامين، غياباً عن تداول هذا الشهر. ويتوقع ان ينشط السوق في المرحلة القادمة بعد انتهاء اثر عدم اليقينية في الاسواق بسبب مرحلة الاستفباء حول مصير الجنوب .

انخفاض حجم التداول من (228,071,807,13) إلى (200,922,284.80) جنيه، عدد الأسهم المتداولة من (29,477,255) إلى (1,726,749) سهماً وعدد العقود المنفذة من (859) إلى (664) عقداً بينما ارتفعت عدد الصكوك من (684,143) إلى (1,525,800) صكًا .

شهدت حركة أسعار الأسهم في قطاع البنوك خلال هذا الشهر استقرار مشهوداً : البنك السوداني الفرنسي في (3) جنيه وبنك فيصل الإسلامي عند (3.48) جنيه ومصرف المزارع التجاري عند (0.80) جنيه وبنك المال عند (12.40) جنيه ، وانخفص سعر سهم البنك الإسلامي السوداني من (0.20) إلى (0.19) جنيه بينما ارتفع سعر سهم بنك التضامن من (1.51) إلى (1.59) جنيه ، في القطاع التجاري: استقر سعر سهم الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة عند (9) جنيه وشركة عفراع عند (10) جنيه ، في قطاع الإتصالات و الوسائط: هذا الشهر انخفض سعر سهم مجموعة سوداتل للإتصالات المحدودة من (2.34) إلى (2.12) جنيه واستقر سعر سهم السينما السودانية عند (20) جنيه، في قطاع الاخرى استقر سعر كل من المهاجر العالمية عند (0.12) جنيه وشركة الاتشاءات الحديثة عند (10) جنيه، في قطاع الصناديق الاستثمارية: انخفضت اسعار كل من صندوق الاعمار العقاري من (10.50) إلى (10.20) جنيه، انخفض سعر صكوك الاستثمار الحكومية السادسة من (102.75) إلى (100.95) جنيه ، صكوك الاستثمار الحكومي الرابعة عشر من (101.50) إلى (101) جنيه ، صندوق المستثمر الثاني من (10.25) إلى (10.06) جنيه و صكوك الاستثمار الحكومية الخامسة عشر (106) إلى (100.65) جنيه بينما ارتفع سعر الصندوق الشامل الثاني من (10.06) إلى (10.10) جنيه و صكوك صندوق اجارة بنك الخرطوم الاستثماري من (10.80) إلى (10.60) جنيه بينما استقرت اسعار كل من صكوك صندوق الاستثمار في الوراق المالية الثاني عند (10.25) جنيه صندوق جلوبيل الامان عند (10.10) صندوق الرواد الاول عند (10) جنيه . في قطاع الشهادات الإستثمارية هذا الشهر: ارتفعت أسعار 9 اصدارات و انخفضت اسعار 12 اصداره بينما استقر سعر اصدارة واحدة من اصل 22 اصدارة تم التداول فيها .

من حيثيات العائد على شهادات شهامة و صرح وودائع البنوك (2011/1/31)

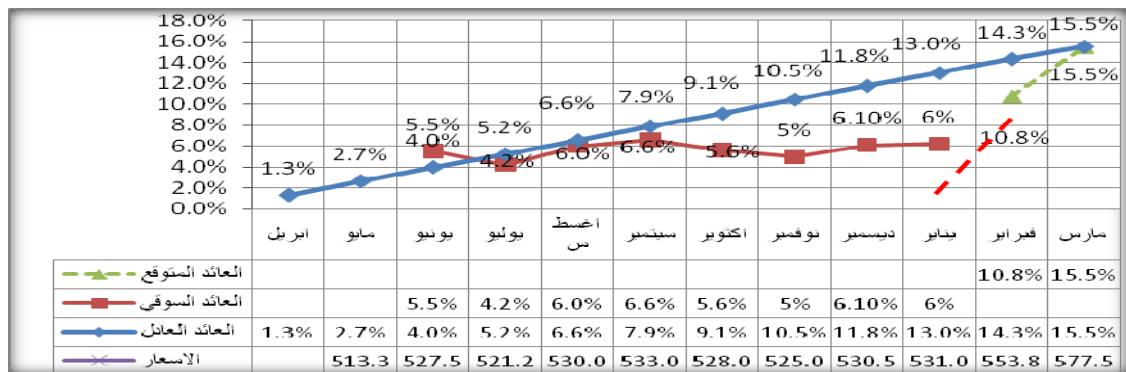
شكل رقم (9) من حيث العائد على شهادات شهامة 44 اصدار 2010/1/1 :-



بلغ العائد بسعر السوق لشهر ديسمبر حوالي 10.5% بارتفاع 2% عن الشهر السابق ولكن سجل الفرق عن العائد بالسعر العادل نسبة بلغت 5%. ويعزي ذلك الى اقتراب تاريخ استحقاق الشهادة مصحوباً بظاهرة الانخفاض العام في العائد بسعر السوق والذي تشهده معظم الاصدارات في هذه الفترة.

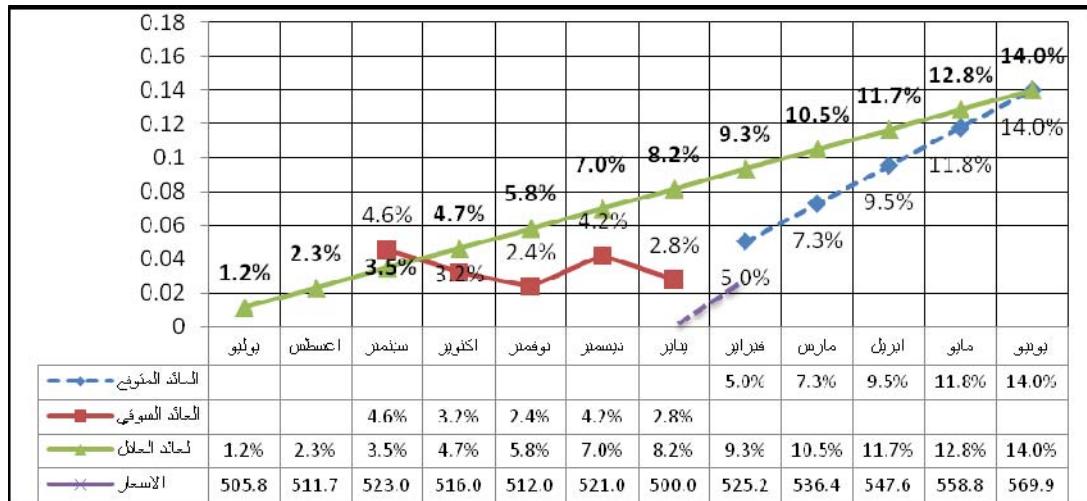
يعتبر شهر يناير هو الشهر الاخير للشهادة للتداول في السوق الثانوي حيث بلغ العائد بسعر السوق للشهادة حوالي 12% اغلق عليه التداول في السوق الثانوية لهذه الشهادة مع توقعات بأن تصل متوسط نسبة توزيع الارباح على الشهادة حوالي 14%.

شكل رقم (10) منحني العائد علي شهادات شهامة 45 اصدار 1: 2010/4/1:



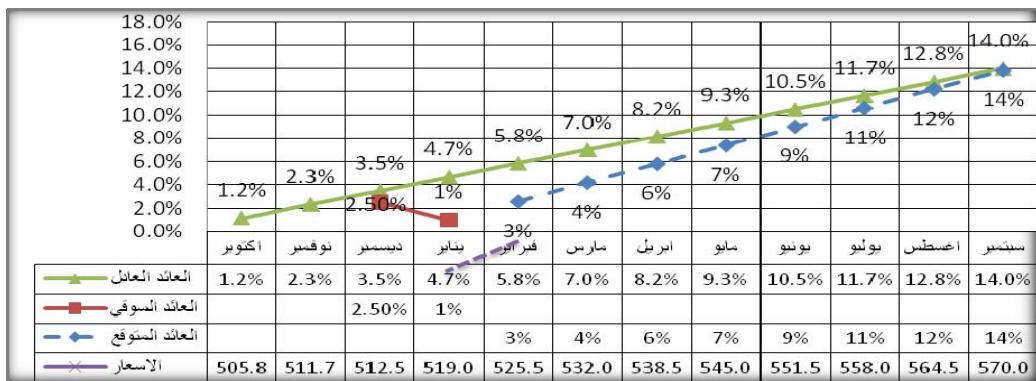
بنهاية ديسمبر بلغ العائد بسعر السوق 6.1% بزيادة 1% عن نوفمبر وبنقصان بأكثر من 5% عن العائد بالسعر العادل. حافظت الشهادة علي العائد بسعر السوق مستقرًا عند 6% لشهر يناير كما هو الحال في ديسمبر عاكساً حالة الركود الذي يشهده سوق الأوراق المالية في الفترة الحالية. وازداد الفرق بين نسبة العائد بالقيمة السوقية والعادلة ليصل لصالح الأخيرة ليبلغ الـ 7%. ويعتبر هذا مؤشر على الحالة غير الجيدة التي يمر بها اداء السوق في هذه الفترة متأثراً بعدة عوامل.

شكل رقم (11) منحني العائد علي شهادات شهامة 46 اصدار 1: 2010/7/1:



شهد شهر ديسمبر ارتفاع في العائد بسعر السوق عن نوفمبر بحوالي 2% حيث بلغ العائد 4.2% بنقصان بأكثر من 3% عن العائد بالسعر العادل. انخفض العائد على الشهادة خلال يناير الى 2.8% بدلاً عن 4.2% لشهر ديسمبر متاثراً بالانخفاض العام الذي يشهده السوق في الفترة الحالية لكل الاصدارات ويلاحظ باقبال شهر يناير وصل الفرق بين نسبة العائد بسعر السوق والقيمة العادلة الى أكثر من 5% مما يدل ذلك على ازدياد المعروض من الشهادات مقابل بضعف كبير في قوة الطلب .

شكل (12) منحني العائد على شهادات شهامة 47 اصدار 1/10/2010

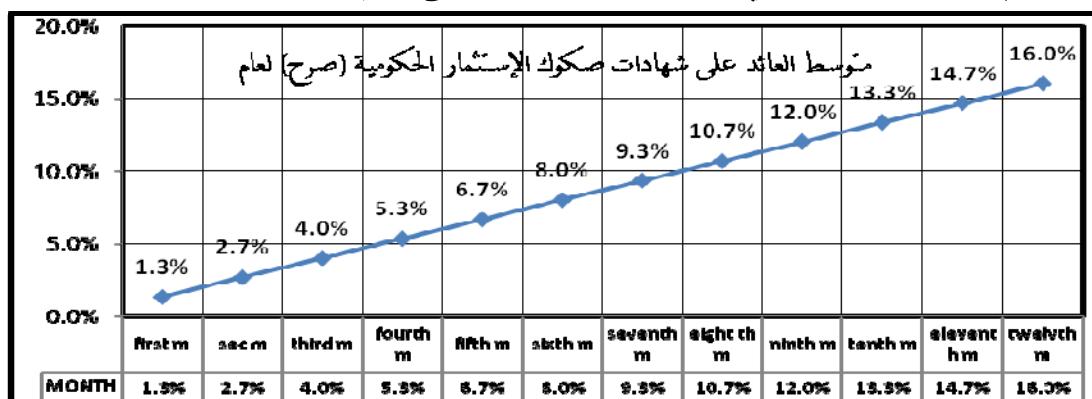


يعتبر شهر ديسمبر هو الشهر الاول لادراج الشهادة في السوق الثاني حيث بلغ العائد بسعر السوق حوالي 2.5% بانخفاض 1% عن العائد بالسعر العادل حيث تم ادراج هذه الشهادة في وقت مبكر عقب الافتتاح وكذلك تزامنت مع الافتتاح في شهادات شهامة مما ادى الى انخفاض الطلب عليها .

استقر العائد على الشهادة عند الـ 1% بنهاية يناير بانخفاض بلغ 1.5% عن ديسمبر متاثراً بالانخفاض العام الذي تشهده اسعار الشهادات . وارتفع الفرق بين نسبة العائد العادلة والسوقية الى 3.7% وتعتبر الشهادة هي الاحدث عمراً بين بقية الشهادات .

2 / منحني العائد على صكوك الاستثمار الحكومية:

شكل رقم (13) متوسط العائد على صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) لعام 2010



العائد على الصكوك هو 16% سنوياً ويعتبر ثابت لأنها قائمة على صيغة الإجارة.

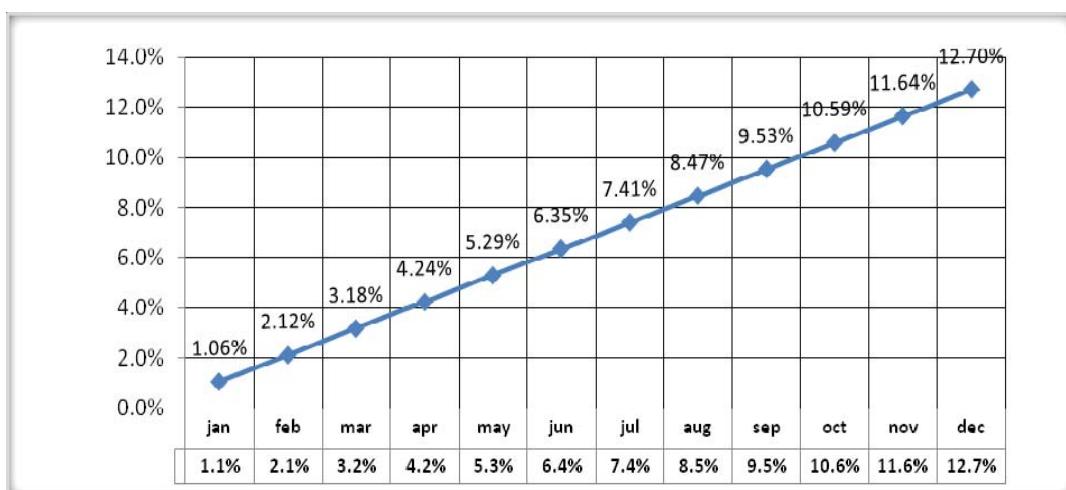
منحنى العائد المتوقع على الودائع الاستثمارية بالبنوك للعام 2010:-

شكل رقم (14) منحنى العائد المتوقع على الودائع الاستثمارية للعام 2010



متوسط العائد المتوقع للودائع الاستثمارية في نهاية العام 2010 في حدود 9.1% وذلك وفق تقديرات المصارف .

شكل رقم (15) منحنى العائد المرجح الكلي على شهادات شهامة وصرح وودائع البنك:-



من المتوقع أن يبلغ العائد الكلي المرجح لكل الأوعية الاستثمارية بـنهاية العام 2010م حوالي 12.7% .

”والله الموفق“

بنك السودان المركزي - إدارة البحوث والتنمية